قسم العلوم السياسية

مصر ورابطة الدول المستقلة

أ. د. نورهان الشيخ*

ورقة مقدمة إلى مشروع الدولة المصرية
قسم العلوم السياسية

٢٠١٢

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

رابطة الدول المستقلة، أو ما يعرف أحياناً، بالكومنولث الروسى، هى ذلك الإطار المؤسسى الذى ظهر عقب انهيار الإتحاد السوفييتى ليضم أثنى عشر جمهورية من أصل خمسة عشر كانت تكون الإتحاد السوفييتى وأصبحت دول مستقلة ذات سيادة.

ففى ٨ ديسمبر ١٩٩١ أعلنت كل من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء قيام الكومنولث ثم كان الاجتماع التأسيسى له فى ألما أتا عاصمة كازاخستان آنذاك فى ٢١ ديسمبر من العام نفسه، وحضره ١١ جمهورية، لتعلن نهاية الإتحاد السوفييتى فعلياً وقيام الكومنولث، والتى أصبحت رسمية بإستقالة الرئيس السوفييتى ميخائيل جورباتشوف فى ٣١ ديسمبر ١٩٩١. وعقب انضمام جورجيا إلى الكومنولث فى ديسمبر ١٩٩٣ أرتفع عدد أعضاءه إلى ١٢ دولة هى: روسيا الإتحادية، أوكرانيا، روسيا البيضاء، مولدفيا، أرمينيا، جورجيا، أذربيجان، أوزبكستان، كازاخستان، طاجيكستان، قرجيزستان، تركمانستان. [١] إلا أن جورجيا عادت وانسحبت من الكومنولث فى أعقاب أزمة أوسيتيا الجنوبية والصدام العسكرى بينها وبين روسيا خلال الأزمة، لينخفض عدد أعضاء الرابطة إلى ١١ عضواً مرة أخرى.

وقد كان الهدف الأولى من قيام الرابطة هو تنظيم عملية الانفصال السياسى، اقتصاديا وعسكرياً. فقد كانت هذه الدول جميعاً دولة واحدة على مدى قرون طويلة فى ظل روسيا القيصرية ثم الإتحاد السوفييتى الذى خلق بدوره تكاملاً فى البنى الانتاجية لهذه الدول، كما كان من الضرورى تسوية قضية التركة العسكرية السوفيتية خاصة النووية منها. هذا فضلاً عن ممتلكات الإتحاد السوفييتى فى الخارج من مقار ومبانى، والديون المستحقة عليه.

إلا أنه بمرور الوقت وبعد أن استيقظت دول الرابطة من نشوة الاستقلال، أدركت مدى حاجتها إلى بعضها البعض وإلى استمرار الرابطة ليس لتكريس الانفصال وانما للتعاون والتشاور والتنسيق فى القضايا التى مازالت تعتبر شأناً داخلياً لدول الرابطة أكثر منها قضايا دولية كما هو الحال فى مناطق أخرى من العالم.

ونظراً للأهمية المتزايدة لرابطة الدول المستقلة على الصعيدين الاقتصادى والسياسى الدوليين، وأهميتهم لمصر على وجه الخصوص على النحو الذى سيلى بيانه تفصيلاً، كان أهمية موضوع الدراسة، والتى تحاول تحليل مجمل علاقات مصر بدول الرابطة، والفرص المتاحة فى هذا الإطار، وكذلك العقبات التى تكتنف التعاون المشترك فى مختلف المجالات.

وفى هذا الإطار تنطلق الدراسة من أربع مقولات أساسية:

أولها، أن العلاقات بين مصر ودول الرابطة هى علاقات ثنائية بينها وبين كل دولة من هذه الدول على حده ولايوجد علاقة بين مصر والرابطة كهيكل مؤسسى كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال.

ثانيها، أن العلاقات بين مصر ودول الرابطة بصفة عامة دون المستوى الذى تتيحه مقومات هذه العلاقة وفرص التعاون المتاحة.

ثالثها، انها علاقات اقتصادية بالدرجة الأولى ويأتى فى مرتبة تالية التعاون فى المجال التقنى ثم الثقافى، فالعسكرى.

رابعها، أنه لا يوجد نمطا أو مستوى واحد للعلاقة الثنائية بين مصر ودول الرابطة وانما تتفاوت على نحو واضح وبحيث يمكن التمييز بين أربع مستويات تنازلية على النحو التالى:

- العلاقات مع روسيا الاتحادية.
- العلاقات مع أوكرانيا وكازاخستان.
- العلاقات مع باقى مجموعة الدول الإسلامية.
- العلاقات مع روسيا البيضاء وأرمينيا وجورجيا ومولدفيا.

وسوف تحاول الدراسة بحث هذه المقولات وتحليل العلاقات المصرية مع دول الرابطة فى إطار محورين أساسيين.

أولهما، يتناول مقومات هذه العلاقة ومصالح مصر لدى دول الرابطة.

وثانيهما، يتناول بالتحليل الأبعاد المختلفة للعلاقات القائمة بين مصر ودول الرابطة.

أولاً: مقومات العلاقة بين مصر ودول الرابطة

تحكم العلاقات المصرية مع دول الرابطة مجموعة من المقومات التى تتيح فى مجملها فرص كبيرة لتنمية التعاون بين الجانبين، وتؤكد مصالح مصر فى التعاون معها وذلك بالنظر إلى ما يمكن أن تسهم به هذه الدول فى تحقيق التنمية الشاملة فى مصر. وأبرز هذه المقومات ما يلى:

١) الخبرة التاريخية للتعاون الفاعل والمثمر بين الجانبين:

كان للاتحاد السوفيتى مواقف لا تنسى بالنسبة لمصر، ففي مارس ١٩١٩ بعث لينين قائد الثورة البلشفية فى روسيا برسالة إلى الزعيم المصرى سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩، عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية وعرض مساعدته للشعب المصري في مقاومته للسيطرة الاستعمارية. وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، أعلن الزعيم السوفيتى خروشوف أنه إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفيت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال، وهدد بقصف عواصم الدول المعتدية بالسلاح النووي أن لم يتوقف العدوان وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر. وفى وقت الحصار الأمريكي الغربي على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها، واقتراب فراغ مخازن الغلال في مصر، أمر الرئيس خروشوف البواخر المحملة بالقمح المستورد لصالح الاتحاد السوفييتي من أن تحول مسارها، وتحط بحمولتها في الموانئ المصرية منقذاً الشعب المصرى من أزمة غذائية محققة.

كما كان الإتحاد السوفييتى المصدر الرئيسى لتسليح الجيش المصرى وتطويره وتحديث منظومته الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ إعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة السوفيتية، والتدريب السوفييتى لكبار العسكريين المصريين والذى تميز بالكفاءة والجدية. وكان للاتحاد السوفيتى دوراً تنموياً فاعلاً فى مصر حيث أنشأ ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً فى مصر، ولايزال للمشروعات العملاقة منها دوراً هاماً فى الاقتصاد المصرى، ومن أبرزها السد العالى، ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم، وترسانة الإسكندرية، والعديد من مشروعات الرى، وأنفاق مجمع أسوان للفحم.[٢]

٢) التقارب الدينى والثقافى والحضارى:

كانت مصر جزء من أمبراطورية كبرى ضمت أجزاء واسعة من دول الكومنولث الحالية، الأمر الذى خلق تفاعلاً ثقافياً وتواصلاً بشرياً مع دول الرابطة. وعلى سبيل المثال، حكم القائد العسكرى الظاهر بيبرس ذى الأصول الكازاخية مصر، وكان من أبرز سلاطين المماليك وأكثرهم تميزا. وشهد عصره إلى جانب الانتصارات العسكرية نهضة معمارية وتعليمية كبيرة بدت واضحة في المنشآت الضخمة التي تركها وراءه في مصر وبلاد الشام، ومنها جامع الظاهر بيبرس بالقاهرة الذى استخدمه المصريون خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ كملجأ من الغارات التي استهدفت المدن المصرية في تلك الفترة.

هذا التقارب الدينى والثقافى ما زال واضحاً بين مصر ودول الكومنولث، فمن ناحية، فإن ٦ دول من اجمالى دول الكومنولث الأحد عشر هى دول إسلامية حيث تقطنها أغلبية مسلمة وهى طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان، قرجيزستان، كازاخستان، أذربيجان. هذا إلى جانب أقليات مسلمة يعتد بها فى كل من روسيا، وروسيا البيضاء، وجورجيا، كما هو مبين فى ملحق رقم (١). فعلى سبيل المثال يصل عدد المسلمين فى روسيا إلى ٢٠ مليون مسلم أى حوالى ١٤% من إجمالى عدد سكان روسيا الاتحادية، ينخرطون فى نحو ٣٥٠٠ منظمة دينية إسلامية تعمل في روسيا، وفقا لتقديرات رئيس مجلس المفتين في روسيا الشيخ راوي عين الدين في ديسمبر ٢٠٠٧ خلال خطبة عيد الأضحى. وهناك جامعة إسلامية روسية في قازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية تم تأسيسها عام ١٩٩٨. ويمارس مسلمى روسيا كل الشعائر الدينية بحرية تامة داخل روسيا، كما أزداد عدد الحجاج الروس على نحو ملحوظ حيث توجه ٢٣.٥ ألف مسلم من روسيا إلى المملكة العربية السعودية لتأدية فريضة الحج عام ٢٠٠٨.

وقد كانت دول الرابطة حريصة على إبراز هذا التقارب الدينى والحضارى والتأكيد عليه من خلال عضوية الجمهوريات الست الاسلامية فى منظمة المؤتمر الاسلامى. كما تقدمت روسيا فى أكتوبر ٢٠٠٣ بطلب عضوية منظمة المؤتمر الاسلامى، وحصلت على صفة مراقب فى المنظمة عام ٢٠٠٥، كما مُنحت روسيا فى عام ٢٠٠٧ صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو"، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية "روسيا . العالم الإسلامي"، عقدت اجتماعها الرابع في جدة في أكتوبر ٢٠٠٨.

من ناحية أخرى، فإن غالبية السكان فى ٥ دول منها هى روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدفيا وجورجيا يعتنقون الارثوذكسية، هذا إلى جانب وجود أقليات أرثوذكسية فى باقى الدول وهو نفس المذهب الذى يعتنقه غالبية الأخوة المسيحيين فى مصر. وأكد الرئيس ميدفيديف أثناء زيارته لدير المار جرجس في القاهرة خلال زيارته لمصر عام ٢٠٠٩ أن "وحدة الكنائس الأرثوذكسية

والشعوب الأرثوذكسية تشكل شرطا هاما لتطور بلداننا سلميا". وفى أبريل ٢٠١٠ قام بطريرك موسكو وسائر روسيا كيريل بزيارة مصر وألتقى بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية البابا شنودة الثالث، وشيخ الأزهر أحمد الطيب، وأكد عمق الروابط بين البلدين.

على صعيد أخر قامت روسيا فى عام ٢٠٠٧ ببث المحطة الفضائية الإخبارية الروسية باللغة العربية "روسيا اليوم". لإتاحة فرصة التواصل المباشر بين روسيا والكومنولث والعالم العربى عامة، ونقل صورة صحيحة للأحداث الجارية ليس فقط فى روسيا ودول الكومنولث ولكن على الصعيد الدولى أيضاً. كما تم افتتاح الجامعة الروسية فى مصر والتى سيكون لها أكبر الأثر فى إحداث التقارب الثقافى والحضارى بين الشعبين لاسيما فى أوساط الشباب الذين سيتلقون تعليمهم فيها.

ولاشك أن هذا التقارب الدينى والحضارى يمثل مناخ ملائماً لتطوير العلاقات فى المجالات الأخرى.

٣) **توافر الأطر اللازمة لتطوير هذا التعاون** من اتفاقات وبروتوكولات تم التوصل إليها فى فترة ما بعد إنهيار الإتحاد السوفييتى، وتؤكد جميعها على أهمية تطوير العلاقات بين مصر وكل دولة من دول الرابطة فى مختلف المجالات.

٤) **القدرات الاستراتيجية لدول الرابطة :**

تمتلك دول الرابطة العديد من القدرات التى تجعل الشراكة معها أمراً هاماً وضرورياً لمصر لاسيما روسيا التى تستأثر بمعظم هذه القدرات على النحو الذى سيلى بيانه:

أ – المقومات الجغرافية والديموجرافية :

تشغل دول الرابطة حوالى ٦/١ مساحة اليابسة (٢٢.١٠٠.٨٤٣ مليون كم٢)، وتستأثر روسيا بأكثر من ٧٧ % من هذه المساحة (١٧.٠٧٥ كم٢)، وتمتد بذلك من شرق أوروبا إلى شرق آسيا ومن القطب الشمالى إلى وسط آسيا، الأمر الذى يؤدى إلى تنوع شديد فى ثرواتها الطبيعية والمعدنية التى تزخر بها هذه المساحة الشاسعة.

يضاف إلى هذا العامل الديموجرافى حيث يبلغ عدد سكان الرابطة ٢٨٣ مليون نسمة. وتعتبر روسيا أكبر هذه الدول من حيث عدد السكان حيث تستأثر بما يزيد على ٥١% من اجمالى

عدد سكانها (حوالى ١٤٥ مليون نسمة) (ملحق رقم ١). ويزيد من أهمية هذا العدد كونه قوة بشرية متعلمة ومدربة حيث تتراوح نسبة الأمية فى هذه الدول بين ٤, - ٣ % من عدد السكان (ملحق رقم ١). كما أن لديها – خاصة روسيا ثم اواكرانيا تليها روسيا البيضاء وكازاخستان – قاعدة من العلماء فى مختلف التخصصات.

ب– القدرات الاقتصادية :

تعتبر دول الكومنولث من أغنى دول العالم من حيث الموارد المتاحة، ويعتبر النفط هو أبرز ثروات تلك المنطقة حيث تمتلك روسيا وحدها سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا ويقدر بـ ٤٨ مليار برميل أى ما يعادل ٤,٦% من مجموع الاحتياطى العالمى مما جعلها ثانى أكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم بعد السعودية حيث تستأثر بحوالى ٤٠% من إجمالى الصادرات الدولية[٣]. كذلك تحتل منطقة بحر قزوين التى تضم روسيا وأذربيجان، وكازاختسان، وتركمانستان، المرتبة الثانية بعد منطقة الخليج العربى من حيث إجمالى الاحتياطات النفطية بها. وتعتبر أذربيجان أحد أقدم الأقاليم المنتجة للنفط فى العالم، وكانت أكبر منتجيه عند بداية القرن العشرين، إلا أن انتاجها انخفض بشكل ملحوظ منذ الخمسينيات عندما أعاد الإتحاد السوفييتى توجيه إهتمامه وأعطى الأولوية للحقول الكائنة فى الفولجا/ الأورال ومنطقة سيبيريا [٤].

كما أن دول الكومنولث خاصة آسيا الوسطى غنية بالموارد المعدنية ومنها اليورانيوم الذى يوجد بكميات ضخمة فى طاجيكستان، إلى جانب الحبوب خاصة القمح، والثروة الحيوانية ومنتجاتها.

ومن ثم فإن الأزمات الاقتصادية التى أعتصرتها عقب انهيار الإتحاد السوفييتى لم تكن نتيجة ضعف قدراتها الاقتصادية وإنما نتيجة سوء إدارة وتوظيف الموارد المتاحة فى ظل عدم الاستقرار السياسى الذى شهدته غالبية هذه الدول نتيجة الصراع على السلطة. إلا أن غالبية هذه الدول بدأت فى تحقيق درجات متزايدة من الاستقرار السياسى ومن ثم الاقتصادى وإن ظل التفاوت الواضح قائماً بينها نتيجة تفاوت قدراتها وامكانيتها الاقتصادية منذ فترة الإتحاد السوفييتى. فقد كانت روسيا دوماً هى أقوى تلك الجمهوريات اقتصادياً، وعقب حقبتى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين واللتان شهدتا انهيار سريع فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينات من القرن الماضى، استطاعت روسيا استعادة

مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها فى هذا الخصوص، الأمر الذى اكسبها احترام الدول الأخرى وأعاد الثقة فى روسيا كشريك فاعل وهام.

هذا فى حين كانت الجمهوريات الإسلامية الست مصدراً أساسياً للمواد الخام فى ظل الإتحاد السوفييتى، كما كانت سوقاً لتصريف السلع المصنوعة فى الجمهوريات السوفيتية الأخرى، ومن ثم لم تكن هذه الجمهوريات أوفر حظاً من حيث التطور الاقتصادى مقارنة بغيرها من جمهوريات الإتحاد السوفييتى السابق. وتعتبر كازاخستان أكبر الدول الإسلامية وأكبر دول الرابطة بعد الدول السلافية الثلاث بل أنها تفوق روسيا البيضاء من حيث الناتج القومى الاجمالى ونسبة النمو، يليها أوزبكستان وتعتبر طاجيكستان وقرجيزستان أفقر دول الرابطة. وتحتل أوكرانيا تليها روسيا البيضاء موقعاً وسطاً بين روسيا والدول الإسلامية وتعتبر أكثر دول الكومنولث نمواً بعد روسيا، بينما تعتبر مولدفيا وأرمينيا وجورجيا من الدول الفقيرة نسبياً.

جـ – القدرات العسكرية :

فى إطار رابطة الدول المستقلة تبرز روسيا باعتبارها القوة العسكرية الوحيدة فى العالم المكافئة للولايات المتحدة. ورغم أن المؤسسة العسكرية الروسية واجهت عدة مصاعب بعد انهيار الإتحاد السوفييتى إلا أنه منذ تولى الرئيس بوتين السلطة استطاعت روسيا استعادة مكانتها كقوة عسكرية عظمى يؤكد ذلك :

- أنها الوريث الوحيد للقوة النووية السوفيتية وذلك بعد أن قامت الجمهوريات النووية الأخرى (أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان) بنقل ما فى حوزتها من أسلحة نووية إلى روسيا وفقاً لبروتوكول ليشبونة الخاص بمعاهدة ستارت والموقع من جانب الجمهوريات الأربع والولايات المتحدة عام ١٩٩٢.[٣]
- أهتمام الرئيس بوتين بتطوير الصناعات العسكرية ودعم انتاج منظومات دفاعية متطورة وبالغة الدقة، وهو ما برز عندما نجحت روسيا فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعى، وقامت فى أبريل ٢٠٠٤ بإطلاق صاروخ توبول–إم (إس إس –١٢م٢) ١١ألف كم مدى القادر على اختراق الدرع المضاد للصواريخ التى تقوم الولايات المتحدة بإقامته. وأطلقت صاروخ جديد عابر للقارات ذو رؤوس متعددة من طراز (أر إس ٢٤) وذلك فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧ . كذلك استعادة روسيا مكانتها فى سوق السلاح حيث بلغت قيمة مبيعاتها من الأسلحة عام ٢٠١١ (١٣,٢ مليار دولار) وجاءت فى

المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بعد أن كانت قد تراجعت إلى المرتبة الرابعة فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

يلى روسيا فى القدرات العسكرية – بفارق كبير – أوكرانيا، أما باقى دول الكومنولث، فذات قدرات عسكرية محدودة نسبياً لعدة اعتبارات تتعلق بإمكاناتها الاقتصادية والبشرية وضعف الميزانيات العسكرية بها والتى تصل إلى ٦,٤ مليون دولار فى حالة مولدفيا (ملحق رقم ٢).

يوضح استعراض مجمل القدرات الاستراتيجية لدول الكومنولث التفاوت الكبير فى هذه القدرات، ومن ثم تفاوت فرص التعاون وتنوعها – وتظل روسيا هى الدولة الأكبر باعتبارها تستأثر بمعظم القدرات الاستراتيجية لهذه الدول سواء الجغرافية والديموجرافية أو الاقتصادية والعسكرية. يعزز ذلك مكانتها الدولية بإعتبارها الوريث للمقعد السوفييتى الدائم فى مجلس الأمن واصبحت عضواً كاملاً فى مجموعة الدول الثمانية الكبرى منذ مايو ٢٠٠٢. إلا أن هذا لاينفى أهمية وضرورة تطوير التعاون مع دول الرابطة الأخرى واستغلال الفرص المتاحة فى هذا الإطار على النحو الذى سيلى بيانه.

٥) مصالح مصر فى المنطقة :

لدول الرابطة أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة لمصر تتمثل فى كونها:

- سوق واسعة للمنتجات المصرية، وهى أكثر إقبالاً على السلع المصرية من الأسواق الأوروبية والآسيوية الأخرى.
- مصدر رئيسى للعديد من السلع الاستراتيجية مثل المعدات والآلات وغيرها، وعدد من المواد الخام اللازمة للصناعة.
- مصدر للسلع الغذائية الاستراتيجية وأهمها القمح، فمن المعروف أن القمح يعد سلعة استراتيجية بالنسبة لمصر حيث تعانى مصر من فجوة غذائية بين استهلاك وإنتاج القمح تقدر بـ٧ ملايين طن سنويا، وتعتبر بذلك أكبر مستورد للقمح في العالم. على الجانب أخر تنتج روسيا ٨٥ مليون طن من الحبوب سنوياً (وفق تقديرات عام ٢٠١١)، تصدر منها ما يتجاوز ٢٠ مليون طن إلى دول عدة ومنها مصر. كما تعد كازاخستان مستودع لأجود أنواع القمح فى العالم، حيث تنتج نحو ٢٧ مليون طن سنويا وتستهلك فقط

٨ ملايين طن. ومنذ عام ٢٠٠٣ تستورد مصر ٥٠% من احتياجاتها من القمح من روسيا، كما تستورد القمح أيضا من أوكرانيا. وعام ٢٠٠٨ بدأت مصر تستورد نصف مليون طن قمح من كازاخستان، ووافقت كازاخستان على تغطية عقود توريد القمح المبرمة بين روسيا ومصر، عندما فرضت الحكومة الروسية حظرا مؤقتا على تصدير الحبوب الروسية والمواد المصنعة منها ابتداء من ١٥ أغسطس ٢٠١٠ وحتى نهاية العام، على خلفية الأضرار الناجمة عن موجة الحر والحرائق التي ضربت روسيا خلال صيف ذلك العام. وقد أدى التوجه المصرى نحو تنويع مصادر استيراد القمح إلى تراجع واردات القمح الأمريكى بنسبة ٦٢%، ولتصبح مصر ثامن أكبر مستورد للقمح الأمريكى بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى[١٠].

- تعتبر روسيا، ثم أوكرانيا فى مرتبة تالية، مصدر للتكنولوجيا فى المجالات التقنية والصناعية والزراعية والتعدينية. كما أنها لاتضع شروطاً سياسية لتصدير هذه التكنولوجيا وأنما يحكمها فى ذلك العائد الاقتصادى المتحقق من وراءها وهو أمر طبيعى ومقبول.
- تعتبر دول الرابطة مصدر هام للسياحة حيث تحتل المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للسياحة لمصر. وتعتبر روسيا أكبر دول الرابطة تصديراً للسياحة لمصر تليها أوكرانيا. فالروس يعشقون مصر، ويبلغ عدد السياح الروس القادمين لمصر ٢ مليون سائح سنوياً وفق تقديرات عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالى ٣٥٠ ألف سائحاً خلال عام ٢٠٠٣.
- تعتبر روسيا، ثم أوكرانيا فى مرتبة تالية، مصدر هام للتكنولوجيا العسكرية والأسلحة المختلفة، ويتضمن ذلك توفير قطع الغيار للأسلحة السوفيتية الصنع التى مازالت بحوزة الجيش المصرى، وكذلك امكانية إمداد مصر بمنظومات من الأسلحة المتقدمة على النحو الذى يمكن مصر من تطوير وتنويع ترسانتها العسكرية. هذا إلى جانب تدريب العسكريين المصريين فى الاكاديميات العسكرية الروسية والذى يشهد له بالكفاءه والجدية.

توضح مقومات العلاقة بين مصر ودول الرابطة على النحو السابق بيانه أن لمصر مصالح حقيقية فى التعاون مع دول الرابطة، وذلك بالنظر إلى الفرص المتاحة لهذا التعاون فى المجالات الاقتصادية، والعسكرية والتقنية على وجه الخصوص، وكذلك محددات هذا التعاون والمتطلبات الممكنة وغير السياسية لهذه الدول.

ثانياً: العلاقة بين مصر ودول الرابطة

رغم كل الفرص والامكانيات التى تتيحها مقومات العلاقة بين مصر ودول الرابطة، فإن هذه العلاقات تأتى أقل مما يمكن أن تكون عليه فى مختلف المجالات، كما أنها تتفاوت على نحو واضح كما سبقت الإشارة.

١) العلاقات السياسية:

العلاقات السياسية بين مصر ودول الرابطة هى فى مجملها علاقات يسودها الود والتفاهم والتوافق حول القضايا الاقليمية والدولية، ويتضح ذلك بالنظر إلى عدة ابعاد، هى:

أ. العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول الرابطة:

تعود العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول الرابطة بجذورها إلى ٢٦ أغسطس ١٩٤٣ حين أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفيتى. وعقب تفكك الاتحاد السوفيتى كانت مصر من أوائل الدول التى أعترفت باستقلال دول الرابطة، وذلك فور استقالة الرئيس السوفييتى السابق ميخائيل جورباتشوف فى ٣١ ديسمبر ١٩٩١، حيث اعترفت مصر بدول الرابطة تباعاً خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٢ وكانت أوكرانيا وروسيا البيضاء أولى الدول فى هذا الإطار حيث تم الاعتراف بهما فى يناير ١٩٩٢. وقد قامت مصر منذ ذلك الحين بتبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفراء مع عدد ٨ دول هى: روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء، أرمينيا، جورجيا، أوزبكستان، كازاخستان، أذربيجان، أما باقى الدول فالتمثيل المصرى فيها غير مقيم على النحو المبين فى ملحق (٣)، بما فيها طاجيكستان رغم إنها قامت بفتح سفارة لها فى مصرعام ٢٠١٠.

ب. الزيارات المتبادلة :

على المستوى الرئاسى، قام العديد من قيادات دول الرابطة بزيارة مصر ومن ذلك زيارة الرئيس الاوكرانى لمصر ليونيد كرافتشوك فى ديسمبر ١٩٩٢، ثم زيارة الرئيس فيكتور يوشينكوعام ٢٠٠٨، وزيارة رئيس جمهورية أرمينيا عام ١٩٩٢ ثم الرئيس روبرت كوتشاريان عام ٢٠٠٧، وزيارة رئيس روسيا البيضاء الكسندر لوكاشينكو لمصر فى يونيو ١٩٩٨، وزيارة الرئيس الكازاخى عام ١٩٩٢ ثم أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وزيارة الرئيس الأذرى حيدر علييف

عام ١٩٩٤ على هامش مؤتمر السكان ثم زيارة الرئيس إلهام علييف لمصر عام ٢٠٠٧، وزيارة الرئيس الأوزبكى إسلام كاريموف لمصر عام ٢٠٠٧.

ولقد مثلت زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لمصر فى أبريل ٢٠٠٥، والتى كانت الأولى منذ عام ١٩٦٤، وشملت أيضاً فلسطين ومقر جامعة الدول العربية نقطة تحول فى العلاقات المصرية الروسية، وعكست تقدير القيادة الروسية لمصر ومكانتها فى العالم العربى، والرغبة الصادقة فى دفع التعاون بين البلدين قدماً فى شتى المجالات. كما كانت علامة فارقة ليس فقط فى العلاقات المصرية الروسية ولكن فى السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبداية جادة لعودة الدور الروسى فى المنطقة من منطلقات جديدة. وعكست مدى دفئ العلاقات المصرية الروسية والتطور الذى شهدته والآفاق والامكانات المتاحة لشراكة مستقبلية بين البلدين تضيف الكثير للقدرات المصرية فى مختلف المجالات، على النحو الذى يجعل منها ضرورة تنموية لمصر وذلك بالنظر لحيوية القطاعات التى تتضمنها. وهو ما أكدته زيارة الرئيس ديمترى ميديفيديف لمصر فى يونيو ٢٠٠٩ والتى نقلت العلاقات المصرية الروسية إلى مستوى استراتيجى غير مسبوق حيث تم توقيع إتفاقية للشراكة الإستراتجية بين البلدين وتكثيف الاتصالات المنتظمة في المجال السياسي.

على الجانب الأخر، لم تقم القيادة المصرية بزيارة أياً من دول الرابطة باستثناء روسيا وكازاخستان. وقد كانت الزيارة الأولى لمبارك إلى موسكو، فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، فى سبتمبر ١٩٩٧، وتعاقبت الزيارات بعد ذلك فى أعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨.[٤] كما قام بزيارة كازاخستان فى أول زيارة لرئيس مصري لجمهورية اسلامية من جمهوريات أسيا الوسطي فى نوفمبر ٢٠٠٦.

ورغم محدودية لقاءات القمة بصفة عامة، فإن الزيارات المتبادلة على المستوى الوزارى متعددة ومتكررة على نحو ملحوظ، بين مصر وكل دول الرابطة دون استثناء وان كانت تميل أيضاً لصالح روسيا وهو أمر طبيعى بالنظر لكونها أكبر دول الرابطة وقوة كبرى على الصعيد الدولى لها ثقلها السياسى والاستراتيجى على خلاف باقى دول الرابطة، هذا إلى جانب الزيارات المتبادلة للوفود البرلمانية.

كما يلاحظ أن الاتصالات مازالت فى أغلبها على المستويات الرسمية ومازالت الاتصالات والتفاعلات غير الرسمية بين هيئات ومؤسسات المجتمع المدنى وكذلك رجال الأعمال محدودة نسبياً رغم توافر الأطر الرسمية والقانونية لحركتها.

جـ. التفاهم السياسى والاستراتيجى:

هناك تفاهم استراتيجى بين مصر ودول الرابطة حول القضايا التى تهم الطرفين. ويتضح ذلك مما يلى:

- **تأييد روسيا ودول الرابطة للقضايا العربية**، وهو ما تؤكده تصريحات المسئولين والسلوك التصويتى لها داخل الأمم المتحدة. فقد أيدت دول الرابطة القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الجمعية العامة، ومنها القرار (١٣/١٠) فى أكتوبر ٢٠٠٣، الذى يدين تصرفات اسرائيل فى الأراضى المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصرى.[٥] كما أدانت روسيا وعدد من دول الرابطة الاحتلال الأمريكى للعراق وأكدت على ضرورة حل القضية العراقية فى إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة. كما أيدت المبادرة المصرية داخل الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط.

ويعتبر الموقف الروسى أكثر مواقف دول الرابطة وضوحاً باعتبارها، كما سبقت الإشارة، فاعل دولى رئيسى، فهى عضو دائم بمجلس الأمن كما أنها عضو الرباعية الدولية للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط. فقد أعربت موسكو فى أكثر من مناسبة عن رفضها لإقامة المستوطنات وأن القدس جزء من الأراضى المحتلة، كما تؤكد حق الفلسطنيين فى إقامة دولتهم، وعلى ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التى تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت فى إستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بناء على اقتراح روسى والذى يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من الرباعية الدولية. كما رفضت دعوات الولايات المتحدة واسرائيل لمقاطعة الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات بدعوى التشجيع على ظهور قائد فلسطينى جديد وصرح وزير الخارجية الروسى فى نوفمبر ٢٠٠٣ "بأن روسيا مازالت تعترف بالزعيم الفلسطينى ياسر عرفات وستواصل التحاور معه".[٦] وإزاء الأزمة التى أندلعت فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ نتيجة القصف الإسرائيلى لقطاع غزة طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار في القطاع فوراً، وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين والتى تضمنت مواد غذائية، وأدوية ولوازم طبية وخيم ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن بلاده لم توقف إتصالاتها مع حماس، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا في مؤتمر المانحين لإعادة اعمار غزة والذي عُقد بالقاهرة في ٢ مارس ٢٠٠٩.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التأييد لايتجاوز التأييد الدبلوماسى واللفظى، وأنه ليس لروسيا دور حقيقى فى عملية التسوية السلمية، وكذلك فى الضغط على الولايات المتحدة بشأن العراق شأنها فى ذلك شأن كثير من الدول الكبرى الرافضة للسلوك الأمريكى فى العراق، والاسرائيلى فى فلسطين. وفى إطار سعى الولايات المتحدة لكسب التأييد الدولى لاحتلالها للعراق ظهرت فجوة بين الموقف الروسى الرافض للاحتلال الأمريكى وإستخدام القوة فى العراق، وبعض دول الرابطة التى استطاعت الولايات المتحدة استمالتها والضغط عليها للمشاركة بقوات رمزية فى العراق ومنها أوكرانيا.

- **الإلتزام بمبدأ عدم التدخل فى الشأن الداخلى للطرف الأخر:** فموقف مصر من القضايا التى تهم دول الرابطة يأتى معتدلاً حيث تؤكد مصر أن أى قضايا خلافية بين دول الرابطة هو شأن يخص الدول المعنية ويجب تسويته بالطرق السلمية، ومثال ذلك موقفها من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول أقليم ناجورنو كاراباخ.

وكذلك الحال بالنسبة لقضايا عدم الاستقرار الداخلى فى هذه الدول. فقد تميز الموقف المصرى من قضية الشيشان، ذات الحساسية البالغة بالنسبة لروسيا بالحذر الشديد، وحرصت مصر على عدم إصدار تصريحات تتضمن أى إدانة للحملة العسكرية الروسية على الشيشان سواء الأولى (١٩٩٤ – ١٩٩٦)، أو الثانية التى بدأت فى سبتمبر ١٩٩٩. وأكدت مصر أن قضية الشيشان تعتبر شأنا داخلياً لروسيا لايجب التدخل فيه حفاظاً على العلاقات مع روسيا.

من ناحية أخرى، ألتزمت دول الرابطة الصمت والحياد إزاء الثورة المصرية فى ٢٥ يناير ٢٠١١. وعلى عكس الكثير من القوى الدولية والإقليمية لم تحاول روسيا التدخل فى مسار الثورة المصرية، بدعم طرف أو قوة سياسية ما على حساب الأخرين، وكان هناك تأكيد على أن مستقبل مصر يقرره المصريون أنفسهم. وهو أمر يكسب دول الرابطة احتراماً وتقديراً، ويجعل من اليسير عليها إعادة تفعيل العلاقات مع نظام ما بعد الثورة.

ولعل الموقف الأكثر بروزاً كان الموقف الروسى، فقد انطلقت موسكو فى موقفها تجاه الثورة المصرية من أهمية المحافظة على علاقاتهما بمصر وعلى مصالحهما الإستراتيجية بها، وكذلك مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى كمبدأ عام يحكم سياستها

الخارجية. وجاء موقفها متحفظاً إلى حد بعيد، ومؤكدة على ضرورة الحوار والطرق السلمية لتسوية الخلافات السياسية، مع رفض التدخل الخارجى رفضاً تاماً وقاطعاً.

فقد أعرب الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف فى ١٢ فبراير عن أمله بأن تستأنف العملية الديمقراطية في مصر بشكل سريع وكامل عبر الإجراءات الانتخابية الشرعية. واعتبر ميدفيديف أنه "من المهم أيضا المحافظة على السلم والوفاق بين مختلف الطوائف في مصر". وفى ٢ فبراير أعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو لا تعتبر من المفيد فرض "وصفات" وإنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين. وأن السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل".

وتعتبر زيارة السيد وزير الخارجية المصري لموسكو خلال الفترة ٢٠ – ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ خطوة هامة للتنسيق ودفع العلاقات الاستراتيجية بين البلدين فى فترة ما بعد الثورة حيث تم خلال اللقاء توقيع وثيقة خاصة بجدول المشاورات السياسية بين البلدين لعام ٢٠١٢. كما سبق وأن قام د. سمير الصياد وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصرى بزيارة إلى موسكو فى مايو ٢٠١١، بحث خلالها مجمل العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ومراجعة الموقف التنفيذى لتوصيات اللجنة المصرية الروسية المشتركة والاعداد للدورة التاسعة للجنة المقرر عقدها بموسكو، وتشجيع رؤساء الشركات الروسية الراغبة فى الاستثمار بمصر وطمأنتهم على إستقرار الاوضاع الداخلية.

د – العضوية المشتركة فى المنظمات الإقليمية:

دعمت مصر طلب روسيا الانضمام إلى منظمة المؤتمر الاسلامى حيث طلب الرئيس الروسى بوتين خلال زيارته لماليزيا فى يوليو ٢٠٠٣ منح روسيا وضع مراقب، وشارك لأول مرة فى قمة المنظمة التى عقدت بكوالمبور– ماليزيا فى أكتوبر من نفس العام، وعبر عن رغبته هذه أمام القمة، وحصلت روسيا على وضع مراقب فى عام ٢٠٠٥ كما سبقت الإشارة.

كذلك، دعمت مصر طلب روسيا وكازاخستان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتتضح أهمية هذا الدعم فى كون مصر دولة مؤسسة للمنظمة وعضو فريق العمل المعنى بملف انضمام كازاخستان.[٧]

من ناحية أخرى فإن مصر عضو فى منظمة الأمن والتعاون الآسيوى والمعروف بمؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى آسيا (سيكا) والتى أنشأت بناء على مبادرة تقدمت بها الحكومة

الكازاخية عام ١٩٩٢. وتضم فى عضويتها خمسة عشر دولة منها مصر و٦ دول من دول الرابطة هى: روسيا، كازاخستان، أذربيجان، قيرجيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان. وتهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية عامة لاسيما الإرهاب، وتجارة المخدرات والأسلحة [٨].

٢) التعاون الاقتصادى:

على الرغم من وجود عشرات الاتفاقات الثنائية التى تربط مصر ودول الرابطة تم توقيعها فى فترة ما بعد انهيار الإتحاد السوفييتى لتنمية التبادل التجارى بين البلدين، وحماية وتشجيع الاستثمار، وضمان الصادرات ومنع الازدواج الضريبى، كما أن هناك مجالس أعمال مشتركة بين جمعيات رجال الأعمال، ولجان مشتركة بين مصر ودول الرابطة تعقد اجتماعات دورية منتظمة لتنشيط التعاون فى المجالات المختلفة، هذا إلى جانب مراكز دائمة لرجال الأعمال المصريين فى موسكو، وفى باكو، وفى ييريفان عاصمة أرمينيا، وتم إنشاء مجلس الأعمال العربى الروسى عام ٢٠٠٤ بهدف تنشيط الصادرات العربية عامة ومنها المصرية لهذه الدول. يضاف إلى هذا معارض المنتجات المصرية والمؤتمرات والندوات حول تنشيط التبادل التجارى والاستثمارى فى دول الرابطة التى يتم تنظيمها من آن لأخر. إلا أن حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الرابطة مازال ضعيفاً بل أنه ينعدم مع بعض الدول أو يكاد. وحتى مع روسيا التى تمثل أكبر شريك تجارى لمصر بين دول الرابطة فإنه يعتبر محدوداً مقارنة بإمكانات التبادل التجارى والفرص المتاحة للبلدين وحجم التبادل التجارى القائم بين كل منهما والعالم الخارجى، حيث بلغ إجمالى التبادل التجارى بين مصر وروسيا مليارين و٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالى ٨٧٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مثلت الصادرات الروسية حوالى ٩٥% منها (٨٢٧,٨ مليون دولار).

وتمثل الواردات المصرية من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء بنوداً استراتيجية وهامة للاقتصاد المصرى مثل المعدات والسيارات والأخشاب والورق والحديد والصلب ومنتجاته، إلى جانب القمح حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا من أكبر منتجى القمح فى العالم.[٩] أما باقى دول الرابطة فإن التبادل التجارى معها يكون بين سلع استهلاكية أساساً، ويأتى هزيلاً للغاية، رغم أن دول الرابطة تعتبر سوقاً هامة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المصرية لاسيما الموالح، والملابس الجاهزة، القطن، الأحذية والمنتجات الجلدية، الأدوية، الرخام والسراميك، الأرز، الأثاث، ويمكن تفسير محدودية التبادل التجارى على ضوء مجموعة من الاعتبارات، أهمها:

- مشكلة النقل : فعدد كبير من دول الرابطة دول حبيسة وليس لها منافذ على البحار المفتوحة، ولذا فلكى يتم الوصول إليها لابد من التصدير أولاً إلى دول الرابطة التى لها موانئ على البحر الأسود أو بحر البلطيق مما يؤدى إلى طول مدة النقل وارتفاع تكلفته، وضياع جزء من البضائع فى بعض الاحيان. وقد تم انشاء منطقة تجارة حرة على حدود جورجيا تشارك فيها كل من تركيا ومصر ويتم استخدام جزء منها كمستودع للبضائع والمنتجات المصرية التى يتم تصديرها إلى باقى دول الرابطة(١١).

- عدم وجود بنوك مشتركة ومن ثم فإن الضمانات البنكية المتعلقة بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر ودول الرابطة تتم بضمان البنوك الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وهى بنوك تطلب إما السداد مقدماً بنسبة ١٠٠% أو فتح اعتماد بنسبة ١٠٠%. ومن ثم فإن غياب البنوك المشتركة خاصة مع روسيا باعتبارها أكبر دول الرابطة وأكبر شريك لمصر عاملاً أساسياً فى إعاقة نمو التبادل التجارى. ومن هنا تبرز أهمية وجود بنك مصرى روسى مشترك له فروع فى البلدين وفى دول الرابطة الأخرى. كما أن الصفقات المتكافئة "الأوفست" قد تكون اسلوباً مناسباً، وأن كان هذا الأسلوب يكون على المستوى الحكومى وقد لايصلح فى كل الأحول بين رجال الأعمال.

- عدم توافر المعلومات الكافية عن أسواق دول الرابطة واحتياجاتها ومتطلباتها، ومن هنا يأتى دور مكاتب التمثيل التجارى والسفارات المصرية فيها لتوفير المعلومات اللازمة وتقديم إرشادات لرجال الأعمال وتسهيل دراسة الأسواق لهم.

- المنافسة الشديدة التى تواجهها المنتجات المصرية فى أسواق هذه الدول من جانب الدول الأخرى لاسيما الصين وتركيا وكوريا التى تقدم منتجات عالية الجودة وبأسعار منافسة أيضاً، وذلك فى ضوء إنفتاح السوق الروسى على العالم.

- ضعف التسويق والإعلان عن المنتجات المصرية فى أسواق دول الرابطة فى حين تغمرها دول أخرى بالإعلانات عن منتجاتها. بل أن ملصقات المنتجات المصرية (Labels) كثيراً ما تكون مكتوبة باللغة العربية وهو ما يمثل عائقاً لتسويق هذه المنتجات لعدم قدرة المستهلك الروسى على التعرف عليها هذا فى حين أن ملصقات منتجات الدول الأخرى عادة ما تكون مدونة بالروسية. يضاف إلى هذا محدودية المعارض التى يتم تنظيمها للمنتجات المصرية، واقتصارها على عدد محدود من الدول لاسيما روسيا وعلى عواصم هذه الدول دون الاقاليم المختلفة بما فى ذلك الاقاليم الروسية الأخرى خارج العاصمة موسكو. وعدم الحرص على المشاركة فى المعارض السنوية التى تقام فى روسيا وغيرها من الدول.

٣) التعاون التقنى :

يتركز التعاون فى المجال التقنى مع روسيا، تليها أوكرانيا، حيث تم الاتفاق على ما يلى:

- وقعت مصر وروسيا خلال زيارة الرئيس ميديفيديف فى يونيو ٢٠٠٩ وثيقتين للتعاون في مجال الفضاء، الأولى بشأن منظومة الإرشاد وتحديد الموقع عبر الأقمار الصناعية "جلوناس"، والثانية تتعلق باستخدام نتائج النشاط الفضائي.
- التعاون مع روسيا فى مجال الطاقة النووية، ويتضمن ذلك:

– تطوير مراكز البحوث النووية.

– توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتبادل الخبراء وتدريب الفنيين فى إبريل ٢٠٠١. وذلك فى مجال الاستفادة من النظائر والسلكروم وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة، ويعتبر معهد الطاقة الروسى أكبر المعاهد المتخصصة فى مجال الطاقة فى العالم، وقام بإعداد وتدريب ١٥٠ ألف خبير فى مجال الطاقة.

– الاستفادة من الاملاح الناتجة من التحلية.

– المساعدة فى تشغيل المعجل الاليكترونى الذى اشترته مصر من روسيا والذى يقوم بانتاج نظائر مشعة تستخدم فى تشخيص الكثير من العلاجات لأمراض المخ والقلب والمناطق الحساسة.(١٣)

– كما تم فى مارس ٢٠٠٨ توقيع اتفاقية لمدة عشر سنوات تمدد تلقائيا خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية لانتاج الطاقة الكهربائية، وتتيح التعاون بين البلدين فى مجالات البحث وتحقيق الوقاية الإشعاعية وحماية البيئة، وتتمكن إحدى الشركات الروسية المعنية، "اتوم ستروي اكسبورت"، بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهرذرية مصرية.

- الاستفادة من التكنولوجيا الروسية فى مجال الطاقة وذلك من خلال عدد من الشركات الروسية أبرزها شركة "لوك أويل" التى تتميز بأسعارها التنافسية، ويقدر انتاجها عام ٢٠٠٤ بنحو ١٢ ألف برميل يومياً. وقد وقعت الشركة اتفاقيتين جديدتين فى عام ٢٠٠٣، الأولى للبحث فى منطقة شمال شرق جيسوم والثانية فى منطقة غرب جيسوم فى مساحة ١٧٦ كم٢، وبإجمالى انفاق للبحث حوالى ٢٦ مليون دولار. وفى عام ٢٠٠٤ انتقل التعاون فى هذا المجال إلى التعاون الاستراتيجى الكامل فى صناعة البترول والغاز حيث تم الاتفاق على إقامة مشروعات

مشتركة مع شركة لوك أويل باستثمارات روسية لإسالة وتصدير الغاز الطبيعى المصرى والتوسع فى أنشطة البحث عن البترول وانتاجه بخليج السويس. هذا إلى جانب تنمية أعمالها فى منطقة امتيازها فى غرب عش الملاحة والصحراء الغربية، ليمثل انتاجها ١٠% من الانتاج المصرى من البترول.[١٤] كذلك انضمت مصر إلى منتدى الدول المصدرة للغاز، الذى أنشئ بمبادرة من روسيا بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص، حيث يستأثر اعضاء المنظمة الأثنى عشر بأكثر من ٥٠% من الانتاج العالمى للغاز، و٨٠% من إجمالى الاحتياطى العالمى المؤكد له. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨.

- الاستفادة من التقنيات الروسية فى نظم الرى بالتنقيط وبالرش واستصلاح الأراضى الصحراوية وإعادة استخدام ماء الصرف، وزراعة النباتات المثبتة للكثبان الرملية والتى تزرع ببعض الجمهوريات الجنوبية لروسيا، وذلك من خلال اتفاقية تعاون بين المركز القومى للبحوث بمصر والمعهد الروسى للأبحاث العلمية لنظم الرى تم توقيعها فى مايو ٢٠٠٤.[١٥]
- الاتفاق مع روسيا عام ٢٠٠٣ على تطوير مولدات الكهرباء فى السد العالى لزيادة عمرها الافتراضى ٤٠ عاماً أخرى.[١٦]
- تطوير وتحديث مشروع فوسفات أبو طرطور الذى يعد أحد أكبر مشروعات التعدين فى مصر بالتعاون مع أوكرانيا، وذلك من خلال إنشاء وحدة حامض الفوسفوريك وإعادة تأهيل التوريدات الاوكرانية للمشروع [١٧].
- تضمن برنامج التعاون طويل الأجل الموقع بين مصر وروسيا فى إبريل ٢٠٠١، ما يلى:

  - إقامة مصنع للألومنيوم باستخدام المواد الأولية الموجودة فى الجزء الشمالى الغربى فى صحراء مصر الغربية بالإضافة إلى الأسمنت ومنتجات الصودا.
  - إنشاء مصنع لانتاج حمض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية باستخدام إمكانيات مجمع فوسفات أبو طرطور.
  - تحديث الفرن العالى وإعادة تأهيل أحدى الغلايات بشركة حلوان للحديد والصلب.
  - إقامة وحدة لصهر سبائك المنجنيز الحديدى الناعم بطاقة يومية قدرها ١٠ أطنان بمصنع شركة سيناء للمنجنيز.

- إعادة بناء ترسانة السفن بالاسكندرية، ويتضمن هذا: بناء سفن، إصلاح سفن، التعاون الفنى، والتدريب.[١٨]

- توقيع اتفاقية مع روسيا عام ٢٠٠٢ لإقامة مصنع للطائرات من طراز "توبوليف ٢٠٤" يقام فى مدينة أوليانوف بروسيا. وقد ساهمت شركة "سيروكو" المصرية بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار فى انشاء المصنع الذى من المقرر أن يبدأ إنتاجه عام ٢٠٠٤.[٢١]
- الاتفاق على انشاء خطين لتجميع سيارتين روسيتين فى مصر ، وقد بدأ انتاج الخط الأول عام ٢٠٠٣.[٢٢]
- فى مايو ٢٠٠٤ تم توقيع اتفاق بشأن الانتاج المشترك للدواء فى روسيا وتوزيع الدواء المصرى فى روسيا والدول المجاورة. كما تم توقيع اتفاقية لنقل التكنولوجيا الحيوية المتقدمة إلى مصر وإنشاء مصنع فى مصر للمستحضرات البيوتكنولوجية باستخدام التقنية الروسية. واتفاقية ثالثة للانتاج المشترك للمستحضرات البيولوجية العلاجية والأدوية بمصر والتصدير للدول العربية والأفريقية.[٢٣]
- وقعت مصر وروسيا فى أبريل ٢٠٠٧ اتفاق انشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الالكترونية، وإنتاج معدات للمحطات الكهربائية والصناعة النفطية، وأجهزة الحاسوب، ووحدات لتحلية مياه البحر، ومعدات طبية، وبعض السلع الهندسية الأخري بمدينة برج العرب الصناعية المصرية علي مساحة مليون متر مربع وباستثمارات تصل الي ٢ مليار دولار.

- توقيع عقد تصنيع قمر صناعى مصرى (ايجيبت سات ١) فى أكتوبر ٢٠٠١ مع وكالة الفضاء الأوكرانية بهدف الاستخدام السلمى للفضاء فى مجال الاستشعار عن بعد والأغراض العلمية والتنموية. ويشارك فى تصنيع أجزاء منه عدد من الخبراء المصريين. وتم إطلاقه فى أكتوبر ٢٠٠٤[١٢] .
- إنشاء مركز مصرى أوكرانى مشترك للدراسات المعدنية إلى جانب معهد التبين للدراسات المعدنية التابع لوزارة الصناعة والقائم بالفعل على اساس تطوير صناعة الصلب فى تلك المنطقة [١٩] .
- الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الاوكرانية فى إزالة ألغام الصحراء الغربية والتى خلفتها الحرب العالمية الثانية فى الأراضى المصرية حيث تمتلك أوكرانيا التقنية اللازمة والكوادر المدربة على ذلك [٢٠] .

- التصنيع المشترك للدواء والأثاث والجرارات وسيارات النقل مع أوكرانيا[٢٤] .

- التعاون فى مجال التشييد والبناء مع أذربيجان، وقد تم إنشاء مكتب دائم للاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء بأذربيجان فى عام ٢٠٠١ ليكون نقطة إنطلاق لجميع الشركات المصرية الراغبة فى العمل بها [٢٥] كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين الشركات المصرية وأذربيجان فى مجال التشييد والبناء فى أكتوبر ٢٠٠٢ [٢٦] . كما أن هناك فرص كبيرة للتعاون فى هذا المجال مع قازاقستان خاصة مع حركة الانشاءات الواسعة فى عاصمتها الجديدة "الاستانة".
- الاتفاق على إنشاء مصنعين لإنتاج المواسير أحداهما فى حلوان والأخر فى أوزبكستان بتكنولوجيا وتمويل مشترك [٢٧] .
- يتم التعاون فى مجال الانتاج المشترك للدواء مع كازاخستان شركة (Romat)، وشركة (Pharma industry corporation). ومصنع مشترك لصناعة الأقمشة في المآتا (دزهامالوف)، مصنع مشترك للأثاث في المآتا (اساكوفا). والتعاون فى مجال المقاولات بين شركة (Tsesna) وشركة المقاولين العرب. ومصنع كابلات هشام السويدي بشراكة مع شريك كازاخي في كازاخستان، ومصنع رخام خالد الميقاتي بشراكة مع شريك كازاخي في كازاخستان.
- في الأول من يونيو ٢٠٠٤، تم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون المشترك بين مصر وكازاخستان تتضمن الأولى التعاون بين المعهد القومي للاتصالات في مصر، ومركز الهندسة ونقل التكنولوجيا بجمهورية كازاخستان، حيث تهدف الاتفاقية إلى فتح باب التعاون ونقل الخبرات، وعمل مشروعات بحثية تطبيقية مشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تهدف إلى تنظيم ورش عمل مشتركة بين البلدين، وتطوير برامج تدريبية طويلة المدى، وأخرى قصيرة في مجال التدريب. وتتضمن الثانية التعاون بين البلدين في مجال إنشاء القرى الذكية، كما اتفق الطرفان على أن يقوم كل منهما بإنشاء مكتب تمثيل له لدى الطرف الآخر داخلها، مما يتيح لهما سهولة متابعة الأعمال، وتبادل نقل الخبرات، كما يتيح لمصر فرصة التواجد بالقرب من الأسواق الأوروبية والآسيوية، بحكم الموقع الجغرافي المتميز لكازاخستان في محيط هذه الدول.

ومازال هناك العديد من المجالات التى يمكن فى إطارها تبادل الخبرات والاستفادة من التقنيات المتاحة لدى روسيا وأوكرانيا على وجه الخصوص، كما أن هناك العديد من المجالات التى يمكن نقل الخبرة المصرية فيها إلى الدول الإسلامية.

وفى هذا الإطار يبرز دور الزيارات المتبادلة بين المؤسسات العلمية والمؤتمرات العلمية التى يعقدها الجانبين والتى يمكن من خلالها الوصول إلى مشروعات مشتركة تعود بالنفع للجانبين.

٤) التعاون العسكرى:

فى إطار التعاون العسكرى تبرز أهمية روسيا باعتبارها قوة عسكرية عظمى ليس فقط على مستوى الرابطة ولكن على الصعيد الدولى أيضاً. تليها أوكرانيا التى تعتبر ثانى أكبر دول الرابطة من حيث القدرات العسكرية نظراً لاحتفاظها بعدد من الصناعات العسكرية منذ فترة الإتحاد السوفييتى السابق، ولكن تظل قدراتها هذه محدودة جداً مقارنة بالقدرات العسكرية الروسية على نحو ما سبق بيانه.

وقد أعادت مصر فتح مكتبها العسكرى فى موسكو عام ١٩٩٣، ومنذ ذلك الحين تبادل الجانبان عدداً من الزيارات منها تلك التى قام بها مدير جهاز المخابرات الحربية المصرية لموسكو فى مارس ١٩٩٦، وزيارة مساعد الرئيس الروسى للشئون العسكرية يرافقه المدير العام لشركة "روس فاروجينيه"، المسئولة عن صفقات السلاح فى روسيا، لمصر فى يناير ١٩٩٧.

وقد وصل حجم العقود العسكرية بين مصر وروسيا إلى حوالى ٤٥٠ مليون دولار تم سداد جزء من قيمتها نقداً والجزء الثانى فى مقابل توريد سلع مصرية للجانب الروسى. هذا إلى جانب عقد وقعته وزارة الدفاع المصرية مع أكبر منتج للسيارات "الاندروفر" فى روسيا لتوريد ألف سيارة لمصر بقيمة ٩ مليون دولار فى غضون عام ١٩٩٥. من ناحية أخرى، توجه وفد إلى روسيا مكون من حوالى ٣٠٠ ضابط مصرى للتدريب على المعدات فى إطار بعض العقود العسكرية الموقعة بين الجانبين.

وفى عام ٢٠٠١ تم توقيع صفقة تقوم روسيا بمقتضاها بتزويد مصر بنظم دفاع جوى متطور من طراز "اس – ١٢٥"، وهى نظم حديثة قادرة على تدمير أهداف جوية معادية على ارتفاع ٦٥ ألف قدم، كما أنها مقاومة للتشويش الاليكترونى.[٢٨]

من ناحية أخرى، تم الاتفاق عام ١٩٩٥ على أن تقوم أواكرانيا بإجراء عمرة لعدد ٢٤ طائرة مصرية من طراز الميج، وتحديث بعض قواعد صواريخ الدفاع الجوى السوفيتية الصنع. هذا إلى جانب توريد بعض المعدات اللازمة مثل الأوناش الخاصة بوزارة الدفاع.

كما أشارت صحيفة "فيدوموستي" الروسية إلى إن مصر تعاقدت في عام ٢٠٠٨ على شراء ١٤ مروحية روسية من طراز "مي-١٧" وأنها تتفاوض مع روسيا لشراء غواصتين. هذا إلى جاب صفقة شراء مصر لعدد لا يقل عن ٢٤ طائره من طراز SU-35 وعدد كبير من طائرات MIG-29الروسيه وذلك بعد الرفض الأمريكي الدائم للطلب المتكرر من مصر لشراء مقاتلات إعتراضيه من طراز F-15 الشهيره وذلك للإبقاء على التفوق الجوى للقوات الجويه الإسرائيلية.

ولكن يظل التعاون فى المجال العسكرى أقل بكثير مما تتيحة الامكانيات المتاحة والاستعداد الذى تبديه روسيا، ومن الضرورى تطوير التعاون بين البلدين فى المجال العسكرى، ويتضمن ذلك ليس فقط توفير قطع الغيار لبقايا الأسلحة الروسية فى مصر، ولكن عقد صفقات تمكن مصر من الحصول على منظومات من الأسلحة الدفاعية المتقدمة على النحو الذى يمكن مصر من تطوير وتنويع ترسانتها العسكرية، وكذلك تطوير التعاون فى مجال تدريب العسكريين المصريين خاصة مع كفاءة التدريب الروسى وتميزه بالجدية.

٥) العلاقات الثقافية:

قامت مصر باتخاذ مجموعة من الخطوات لدعم التعاون فى المجال الثقافى مع دول الرابطة كان أهمها:

- إنشاء صندوق التعاون الفنى لدول الكومنولث التابع لوزارة الخارجية عام ١٩٩٢ بهدف دعم العلاقات مع دول الكومنولث ومدها بالخبرات الفنية المصرية وتنظيم الدورات التدريبية للكوادر العاملة فى هذه الدول فى مختلف المجالات: الشرطة، البنوك، الزراعة، الدبلوماسية،

الخصخصة، الإعلام، النقل، السياحة، التجارة، الخارجية، المخابرات، التأمينات الاجتماعية، وغيرها. كما يقوم الصندوق بتقديم مساعدات (كتب، CD، ...) لتعلم اللغة العربية.[٣٠]

- قامت مصر بإنشاء عدد من المؤسسات الثقافية والدينية فى دول آسيا الوسطى وهى:
  - كلية نور مبارك للدراسات الإسلامية فى ألما أتا بقازاقستان.
  - كلية مبارك للدراسات العربية فى عشق أباد عاصمة تركمانستان لكى تكون مراكز للأشعاع الثقافى فى هذه الدول والدول المجاورة وتعميق أواصر التعاون والتفاهم بين البلدين.
  - المركز المصرى للعلوم والتعليم فى طشقند عاصمة أوزبكستان، وبدأ نشاطه عام ١٩٩٤، ويقوم بتدريس اللغة العربية التى تحظى بإهتمام بالغ من الشعب الأوزبكى المسلم. هذا إلى جانب إقامة المعارض وعقد الندوات العلمية والثقافية والحفلات الفنية، وتنظيم حركة التبادل العلمى بين الأساتذة والطلاب فى البلدين. وللمركز فروع فى سمرقند وبخارى ونامنجان.[٢٩]
- توقيع اتفاق تعاون بين الكنيستين المصرية والأرمينية فى مايو ٢٠٠٣.[٣١]
- يوجد تعاون مع جامعات الفارابي، وأحمد بسوي بكازاخستان من خلال توفير عدد من الأساتذة المصريين، وتعاون مع جامعات أبلاي خان، من خلال إمدادها بالكتب وإلقاء المحاضرات عن الأدب العربي. والتعاون بين المركز الثقافي المصري وعدد من الجامعات الكازاخية لتوفير عدد من المنح الدراسية للطلاب المصريين لدراسة الدكتوراه في العلوم.

- تقديم منح دراسية لابناء دول الرابطة من جانب الأزهر الشريف والجامعات المصرية.
- توقيع اتفاقات تعاون بين الجامعات المصرية ونظرائها فى دول الرابطة ومنها اتفاقية التعاون بين جامعة القاهرة وجامعة تبليس بجورجيا فى ابريل ١٩٩٩، واتفاقية التعاون بين جامعة جنوب الوادى وجامعة كييف بأوكرانيا فى نوفمبر ٢٠٠١ [٣٢] .
- مشاركة الأئمة والوعاظ المسلمين من دول الرابطة الإسلامية وروسيا فى الدورات العالمية للائمة والوعاظ الوافدين من العالم الإسلامى والتى تعقدها الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف كل ثلاثة أشهر، وفى المسابقات العالمية لحفظ وترتيل القرآن، وكذلك فى المؤتمرات الدينية الدولية التى تعقدها وزارة الأوقاف سنوياً كالمؤتمر السنوى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

- إيفاد الأئمة والوعاظ إلى دول الرابطة الإسلامية وروسيا وتلك التى بها جاليات إسلامية للقيام بمهام الوعظ والارشاد والتدريس، ولاحياء ليالى شهر رمضان.
- إقامة الأسابيع الثقافية والمعارض الفنية المتبادلة، وتقديم عروض متبادلة للفرق القومية للموسيقى والأوبرا والبالية والفنون الشعبية والأفلام السينمائية.
- المشاركة المتبادلة فى المهرجانات الفنية والسينمائية ومهرجانات المسرح التجريبى.

ورغم كل تلك الجهود لتفعيل العلاقات الثقافية تظل هذا العلاقات محدودة نسبياً خاصة على صعيد العلاقات الشعبية بين مؤسسات المجتمع المدنى. وتعتبر مشكلة اللغة أهم المعوقات التى تواجه تطور العلاقات الثقافية بين البلدين، فعدد من يجيدون اللغة الروسية فى مصر محدود للغاية، وهى ليست من اللغات الشائعة فى مصر، ولهذا انعكاساته فى العديد من المجالات. فمن ناحية يؤدى هذا إلى تعثر حركة الترجمة من الروسية إلى العربية وعدم القدرة على الاستعانة بالمصادر الروسية للمعلومات، بل إن الصحف والجرائد الرسمية الروسية غير متاحة بيسر فى مصر مقارنة بالجرائد والصحف الصادرة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. وكذلك الحال فى مجال الإعلام حيث يخلو التليفزيون المصرى من أى عروض لأفلام أو برامج روسية، وربما يرجع ذلك فى جزء منه إلى عاتق اللغة أيضاً. إلا أن أبرز المجالات المتأثرة بذلك هو مجال السياحة حيث يعتبر عدم وجود عدد كاف من المرشدين الأكفاء باللغة الروسية من أهم معوقات تطوير التعاون السياحى بين مصر وروسيا.

خاتمة

إن خبرة التعاون بين مصر ورابطة الدول المستقلة تؤكد عمق هذه العلاقات، ويدعم هذه الخبرة التاريخية للتعاون خلال الحقبة السوفيتية، والتقارب الدينى والحضارى والثقافى، وتوافر الأطر اللازمة لتطوير هذا التعاون من اتفاقات وبروتوكولات تم التوصل إليها فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتؤكد جميعها على أهمية تطوير العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات. ورغم ما يتيحه ذلك من قاعدة يمكن الانطلاق من خلالها نحو مزيد من التعاون بين البلدين فإن نمو العلاقات يأتى بطيئاً ودون المستوى الذى تتيحه إمكانات الجانبين. كما أن العديد من المشروعات المشتركة التى تم الاتفاق بشأنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ. ولازال حجم التبادل التجارى مع دول الرابطة ضئيلاً بل إنه يكاد ينعدم مع بعض دولها.

ولاشك أن فرص التعاون المشترك بين مصر ودول الرابطة وعلى رأسها روسيا الاتحادية تكسب الشراكة معها أهمية خاصة فى العديد من المجالات. أولها تنشيط التبادل التجارى بين البلدين.

ثانيها، إعطاء مزيد من الاهتمام للسياحة، خاصة الروسية. فالروس يعشقون مصر، ويحترمون كثيراً مصر والمصريين.

ثالثها، تطوير الزراعة واستصلاح الأراضى. فالمستقبل الحقيقى لمصر هو فى تطوير القطاع الزراعى على النحو الذى يمكنها من إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وتمتلك روسيا ثم أوكرانيا خبرة واسعة فى هذا المجال خاصة إنتاج القمح.

رابعها، قطاع البترول والغاز الطبيعى، فهناك العديد من الاكتشافات البترولية غير المستغلة فى مصر، ويمكن لروسيا بما لديها من خبرة وتكنولوجيا تقديم الكثير لمصر فى هذا المجال.

خامسها، التعاون فى المجال التقنى لاسيما مجال الفضاء، والطاقة النووية، وتطوير البنية الصناعية المصرية، بمساعدة الخبرة والتكنولوجيا الروسية والأوكرانية.

وأخيراً، من الضرورى استعادة التعاون بين البلدين فى المجال العسكرى، ويتضمن ذلك ليس فقط توفير قطع الغيار لبقايا الأسلحة الروسية فى مصر، ولكن عقد صفقات تمكن مصر من الحصول على منظومات من الأسلحة المتقدمة على النحو الذى يمكن مصر من تطوير وتنويع ترسانتها العسكرية، وكذلك عودة التعاون فى مجال تدريب العسكريين المصريين خاصة مع كفاءة

التدريب الروسى وتميزه بالجدية. ولاشك أن النهضة التى تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية ورغبة روسيا فى مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسى، يتيح فرص كبيرة فى هذا المجال.

ولاشك إن هذه الفرص تتعاظم، كما سبقت الاشارة، بالنسبة للتعاون المصرى الروسى، إلا إن الرابطة ليست روسيا فحسب. وإذا كان من الضرورى والمنطقى توجيه قدر أكبر من الاهتمام للتعاون مع روسيا فإنه لا يجب أبداً اختزال الرابطة فى روسيا، ولابد من دفع التعاون مع باقى دول الرابطة والذى يتخذ حتماً أنماطاً مختلفة عن تلك القائمة مع روسيا وأوكرانيا.

وعلينا تفهم مصالح دول الرابطة وأنه لا يمكن أن يتحقق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفى التعاون. وقد وضعت روسيا وباقى دول الرابطة معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما فيه المجال العسكرى.

إن رابطة الدول المستقلة يمكن أن تمثل شريكاً أساسياً فى تحقيق النهضة المصرية المرتقبة، فعدد من دولها لديه الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة فى تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، كما إنها سوقاً واسعة للسلع المصرية المختلفة، وعلينا تحديد ماذا نريد، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين.

ملحق (١)

بيان بالقدرات الجغرافية والديموجرافية لرابطة الدول المستقلة[٣٣]

م	الدولة	المساحة (كم٢)	عدد السكان (يوليو ٢٠٠٣)	نسبة المسلمين
١.	روسيا الاتحادية	١٧,٠٧٥,٢٠٠	١٤٤,٥٢٦,٢٧٨	١٤%(٢٠ مليون)
٢.	أوكرانيا	٦٠٣,٧٠٠	٤٨,٠٥٥,٤٣٩	--
٣.	روسيا البيضاء	٢٠٧,٦٠٠	١٠,٣٢٢,١٥١	يوجد أقلية مسلمة
٤.	قازاقستان	٢,٧١٧,٣٠٠	١٦,٧٦٣,٧٩٥	٤٧%
٥.	أوزبكستان	٤٤٧,٤٠٠	٢٥,٩٨١,٦٤٧	٨٨%
٦.	طاجيكستان	١٤٣,١٠٠	٦,٨٦٣,٧٥٢	٩٠%
٧.	قرقيزستان	١٩٨,٥٠٠	٤,٨٩٢,٨٠٨	٧٥%
٨.	تركمانستان	٤٨٨,١٠٠	٤,٧٧٥,٥٤٤	٨٩%
٩.	أذربيجان	٨٦ ,٦٠٠	٧,٨٦٨,٣٨٥	٩٣,٤%
١٠.	أرمينيا	٢٩,٨٠٠	٣,٣٢٦,٤٤٨	--
١١.	جورجيا	٦٩,٧٠٠	٤,٩٣٤,٤١٣	١١%
١٢.	مولدفيا	٣٣,٨٤٣	٤,٤٣٩,٥٠٢	--
	الإجمالى	٢٢,١٠٠,٨٤٣		

ملحق (٢)

بيان بإجمالى الإنفاق العسكرى

ونسبته من الناتج القومى[٣٤]

م	الدولة	إجمالى الإنفاق العسكرى عام٢٠٠٢ (مليون دولار)	نسبته من الناتج القومى
١.	روسيا الاتحادية	٣٠,٨٠٠,٠٠٠	%٥
٢.	أوكرانيا	٦١٧,٩	%١,٤
٣.	روسيا البيضاء	١٧٦,١	%١,٤
٤.	قازاقستان	٢٢١,٨	% ,٩
٥.	أوزبكستان	٢٠٠	%٢
٦.	طاجيكستان	٣٥,٤	%٣,٩
٧.	قرقيزستان	١٩,٢	%١,٤
٨.	تركمانستان	٩٠	%٣,٤
٩.	أذربيجان	١٢١	%٢,٦
١٠.	أرمينيا	١٣٥	%٦,٥
١١.	جورجيا	٢٣	% ,٥٩
١٢.	مولدفيا	٦,٤	% ,٤

ملحق (٣)

بيان بالتمثيل الدبلوماسى المتبادل بين مصر ودول الرابطة

م	الدولة	التمثيل المصرى فى دول الرابطة	تمثيل دول الرابطة لدى مصر
١.	روسيا الاتحادية	مقيم	مقيم
٢.	أوكرانيا	مقيم	مقيم
٣.	روسيا البيضاء	مقيم	مقيم
٤.	قازاقستان	مقيم	مقيم
٥.	أوزبكستان	مقيم	مقيم
٦.	طاجيكستان	غير مقيم (سفارة مصر بروسيا)	مقيم
٧.	قرقيزستان	غير مقيم (سفارة مصر بروسيا)	غير مقيم (سفارة روسيا بالقاهرة)
٨.	تركمانستان	غير مقيم (سفارة مصر بروسيا)	غير مقيم (سفارة روسيا بالقاهرة)
٩.	أذربيجان	مقيم	مقيم
١٠.	أرمينيا	مقيم	مقيم
١١.	جورجيا	مقيم	مقيم
١٢.	مولدفيا	غير مقيم (سفارة مصر برومانيا)	غير مقيم (سفارة رومانيا بالقاهرة)

هوامش الدراسة

١) Slider, Darrell, Politics Outside Russia, in White, Stephen; Pravda, Alex & Gitelman, Zvi (eds.), Developments in Russia and Post Soviet Politics, (London: Macmillan, 1994), pp.276-277

٢) لمزيد من التفاصيل عن العلاقات المصرية السوفيتية، أنظر:

El-Hussini, Mohrez Mahmoud, Soviet-Egyptian Relations (1945-1985), (London: Macmillan Press LTD, 1987).

٣) Lepingwell, John W.R., START II and the Politics of Arms Control in Russia, International Telations, vol.2, no.11 (March 1993), pp. 65-66.

٤) الأهرام، ٢٠٠١/٤/٢٨.

٥) الأهرام، ٢٠٠٤/٢/٦.

٦) عمان، ٢٠٠٣/١١/٢٦.

٧) الأهرام، ٢٠٠٤/١/٢٣.

٨) د. محمد السيد سليم، مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى آسيا (سيكا)، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٦٨، أغسطس ٢٠٠٠، ص ص. ٧٥-٧٦.

٩) www.aljazeera.net/economics/2003

١٠) الوطن، ٢٠٠٢/١٢/١٥.

١١) www.ahram.org.eg/archive/index.asp

١٢) الأهرام، ٢٠٠١/١٠/٢٠.

١٣) الأهرام، ٢٠٠١/٤/٢٨ و٢٠٠٤/٤/٢٩.

١٤) الأهرام، ٢٠٠٤/١/٢٦ و ٢٠٠٤/٥/٣٠.

١٥) الأهرام، ٢٠٠٤/٥/٢٣.

١٦) الأهرام، ٢٠٠٣/١١/٦.

١٧) الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٢٦.

١٨) الأهرام، ٢٠٠٢/٦/٢٢.

١٩) الأهرام، ٢٠٠٣/١/٢٢.

٢٠) الأهرام الاقتصادى، ٢٠٠٣/٣/٣١.

٢١) الأهرام، ٢٠٠١/٤/٢٧.

٢٢) الأهرام، ٢٠٠١/١/٢٠.

٢٣) الأهرام، ٢٠٠٤/٥/٣٠.

٢٤) الأهرام، ٢٠٠١/٣/١.
٢٥) الأهرام، ٢٠٠٢/١٠/١٧.
٢٦) الأهرام، ٢٠٠١/٦/٩.
٢٧) الأهرام، ٢٠٠٣/٥/٦.
٢٨) العربى، ٢٠٠١/٦/١٧.
٢٩) www.ziedan.com/foundation/4.asp
٣٠) السفير/أشرف زعزع، دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى فى إدارة التعاون المصرى مع دول رابطة الدول المستقلة ..، فى د. محمد سليم وأخرون (محررون)، علاقات مصر بدول رابطة الدول المستقلة..، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص. ٢١٣.
٣١) الأهرام، ٢٠٠١/١١/٢٥.
٣٢) الأهرام، ٢٠٠١/١١/٢٥.
٣٣) www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/rs.html
٣٤) Ibid.